بحث في المشكلات الاجتماعية

د. نايف، عودة كايد البنوي
جامعة اليرموك ـ اربد
الاردن

المشكلات الاجتماعية

المشكلات الأجتماعية مرافقة للوجود الانساني فاينما وجد الانسان وجدت المشكلات لارتباطها الوثيق به اساساً . فوجود الانسان سواء كفرد او عضو في جماعة او مجتمع يعني وجود المشكلات . وفي الوقت الذي يرى فيه خطورة المشكلات على الانسان والمجتمع من زاوية المسلمين بخطورتها فانها قد تكون على العكس من ذلك تماماً عند آخرين ومثل هذه النظرة ترتبط بطبيعة المشكلة والظروف المنتجة لها ولاتخفي الصعوبة على اي باحث في هذا المجال عندما يلمس مثل هذا التداخل الشائك والمعقد .

لقد احتلت المشكلات الاجتماعية جانباً واسعاً وكبيراً من اهتمامات علماء الاجتماع في الوقت الراهن في حين ان المشكلات لم تكن حكراً على مجال دون آخر ، فنجد ان البعض يربط بين الحضارة الانسانية والمشكلات الاجتماعية الى الحد الذي يرون فيه ان تأريخ الحضارات البشرية يمثل تأريخاً للنجاح والفشل في مواجهة المشكلات .

وعلى هذا نستطيع القول بأن المشكلات الأجتماعية وكل ماله علاقة بها قد تساهم في تحفيز الفكر البشري للعمل على ايجادصيغ وحلول لما يواجه الانسان من عقبات كانت المحصلة النهائية هي تطور المعرفة وارتقاءها . وهنا تتضح العلاقة الجدلية بين الفكر والمشكلات ففي الوقت الذي ساعدت فيه المشكلات على تطور الفكر فقد ساعد التطور الفكري والمعرفي على دراسة المشكلات ومحاولة فهمها بشكل اكبر واعمق ضمن مراحل تعاقبية ابتدات بالفلسفة الى ان وصلت في الوقت الراهن الى حقل علم الاجتماع .

ومن هنا يتضح لنا ان موضوع المشكلات الاجتماعية موضوع معقـــد متعدد الجوانب كثير التداخل يجعل الباحث فيه امام اشكالية . تبرز في عدم القدرة على تحديده بشكل دقيق وواضح المعالم، ويرجع السبب في ذلك إلى ان المختصين في هذا المجال لم يتوصلوا إلى رأي قاطع حول نقطة الانطلاق الاساسية ونعني بها تعريف المشكلة الاجتماعية . وإلى هذا يمكن ان نضيف لنعني صعوبة اخرى تتمثل في اتساع الموضوع بشكل عام مما جعل الخلاف بين المعنيين واضحاً حول امور منها انواع المشكلات الاجتماعية واسبابها ونتائجها واهميتها وكيفية معالجتها او التصدي لها .

ومهما كان الحديث عن الخلاف والصعوبات فهذا لا يعني استحالة دراستها. لاننا نعتقد بان مثل هذه الامور طبيعية لانها ترتبط اساساً بمجتمعات متعددة يختلف الواحد منها عن الاخر من حيث ثقافاتها وحضاراتها واهتماماتهـا وتطلعاتها . والمشكلات الاجتماعية ترتبط بهذه الاختلافات ارتباطاً وثيقاً لا يمكن عزله بأي شكل من الاشكال ، ولهذا نجد ان المشكلات الاجتماعية تمثل اهمية بالغة عند علماء الاجتماع ، فهي تشكل حقلا مهماً من حقول علم الاجتماع ، لا بل نجد ان بعض الباحثين يصل به الامر إلى حد القول بأن واجب علم الاجتماع ودوره يرتبطان بشكل اساسي بدراسة المشكلات الاجتماعية نظراً لارتباطها بشكل مباشر بحياة المجتمع وافراده ولما لها من انعكاسات على القيام بادوارهم ونشاطاتهم واحتلال مواقعهم في المجتمع عندما يكون هناك توافق مع المجتمع وانسجام بين الهدف والطريقة مما يحقق التوازن والاستقرار الذي يتعرض للاختلال عند حدوث المشكلات الاجتماعية في المجتمع .

ومهما تعددت الرؤى والتصورات وتشعبت الاراء حول المشكلات الاجتماعية والعوامل المؤدية إلى ظهورها وانتشارها فان هذا لا يعني ان المشكلات الاجتماعية تظهر في مجتمع دون آخر ، فالمشكلات الاجتماعية توجد في كافة

المجتمعات . غير ان حدة المشكلة وحجمها وخطورتها تختلف باختلاف المجتمعات ، ففي المجتمعات التي تتعرض إلى حركة تغيير سريع ايا كان نوع هذا التغيير وحجمه ، تبدو المشكلة اكثر وضوحاً وصعوبة واشد تعقيداً . ففي المجتمعات الصناعية الحديثة والتي تتعرض إلى موجات من المهاجرين الريفيين الذين يحملون معهم منظومة من القيم والاعراف والتقاليد المختلفة عن تلك التي تشيع في مجتمع المدينة يتوفر فيها احتمال ظهور المشكلات الاجتماعية بشكل اكبر .

وبما ان حركة المجتمعات الانسانية متواصلة وعملية التغيير مستمرة والانتقال من شكل إلى اخر هو قانون يصدق على كل المجتمعات الانسانية ، فإن بروز عدد من مظاهر السلوك الجديدة عملية حاصلة ولا يمكن توقفها في كل المجتمعات الانسانية على حد سواء ، بغض النظر عن حجم وشكل هذا النمط السلوكي او ذاك ، الا ان من المؤكد ان السلوك الجديد يتعارض مع انماط السلوك القديم الذي يشكل سلوكاً متعارفاً ومتوقعاً من الافراد والجماعات ، ومهما تكن اراء العلماء حول حتمية هذا التغيير السلوكي ، او ضروريته لكي يحصل توازن يتوافق وطبيعة التحولات المادية والمعنوية او النظر إلى هذا النمط السلوكي على انه يشكل مشكلة او خطراً يتهدد المجتمع وقيمه فإن ما يمكن قوله هو ان هذا النمط السلوكي يحتوي في آن واحد معاً على الابعاد الثلاثة المار ذكرها ، ولهذا يتوجب علينا البحث عن الآلية التي تنتج المشكلات الاجتماعية ، والوصول إلى قوانينها لكي تتمكن من توجيه تلك المشكلة او تلافيها او وضع الحلول المناسبة لها قدر الامكان ومثل هذا القول لا يعني بأننا نعتقد ان بامكاننا القدرة على القضاء على المشكلات الاجتماعية قضاءاً مبرماً بشكل كامل وقطعي .

لاننا نعتقد بأن صعوبة الموضوع وتعقيده وتشابكه من الامور التي تحول دون ذلك . فالكثير من العوامل المؤدية او المسببة للمشكلات الاجتماعية لم تكتشف لحد الان . كما ان ما يمكن ان ينظر اليه على انه ايجابي قد يكون سبباً مهماً في

بروز مشكلة معينة ضمن العلاقات الترابطية من خلال المنظور البعيد المدى . في حين ان بعض المعضلات او الظروف التي يمكن النظر اليها على انها مشكلات قد تكون في ظرف معين ذات فوائد اجتماعية تساعد على توازن المجتمع واستقراره. على الرغم من ايماننا بان الصراع هو القانون الاكثر صدقاً وثباتاً. في حين ان التوازن هو حالة طارئة . ولهذا فان المشكلات الاجتماعية ترتبط اساساً بالتركيبة الطبيعية للبشر وما هي الا حصيلة اساسية لتنازل الفرد لصالح الجماعة الذي يبقى دوماً ينشد تطلعاته واهدافه حتى وان كانت على حساب الاخرين .

وخلاصة القول ان المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات وهذا الاختلاف يحصل بفعل العديد من العوامل والظروف كتلك التي تتعلق بما يتعرض له المجتمع من تغير اجتماعي. وكذلك نوع البناء الاجتماعي، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها وكذلك مكانة المجتمع العلمية وموقعه التكنولوجي . ويضاف إلى ذلك نوع التنظيم الاجتماعي والاطار الايديولوجي الذي يرسم للافراد والجماعات حدود علاقاتهم . وكل هذه الامور تفعل فعلها باختلاف المجتمعات في منظورها للمشكلات الاجتماعية من حيث خطورتها ونوعها وطريقة علاجها .

تعريف المشكلة الاجتماعية Social Problem

ان اولى الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذا المجال هي اشكالية تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية. حيث ان الباحث يواجه مشكلة بالغة الصعوبة عند التطرق إلى مفهوم المشكلة الاجتماعية لانه لا يوجد تحديد علمي مقنع وشامل لهذا المفهوم والسبب في ذلك يعود إلى خصائص وسمات ومجالات وتنوع المشكلات الاجتماعية التي المحنا اليها في المقدمة .

ولهذا فان صعوبة مفهوم المشكلة الاجتماعية يفرض صعوبات جمة على مستوى التحليل نظراً لما تحتاجه هذه الصعوبات من قدرات فائقة وجهود كثيرة

لا يمكن القيام بها من قبل باحث لوحده . فهي اذن تحتاج إلى جهود عدد كبير من العلماء والباحثين يقوم كل واحد منهم بتناول جانب معين من هذه الوضعية الاجتماعية . وفي النهاية تتكامل الجهود المبذولة في تكوين صورة واضحة وشاملة عن هذه الوضعية مما يعطي بعداً واضحاً في فهم المشكلة الاجتماعية هذا من جانب النظرة للمشكلة الاجتماعية الواحدة (١) .

وبما ان المجتمع الانساني كل متكامل ومترابط ولا يمكن ان يقتصر على وضعية معينة لذلك تعددت المشكلات الاجتماعية او الوضعيات المشكلة وهذا يجعل امكانية عزل المشكلة الاجتماعية امراً من الصعوبة بمكان .

ومع كل هذا وعلى الرغم من تعدد واختلاف اراء العلماء حول مفهوم المشكلة الاجتماعية فاننا لا نجد امامنا سوى محاولة البحث عن عدد من تعاريف المشكلة الاجتماعية حسب ما قال به العلماء ولعل هذا يفيدنا في معرفة منطلقات العلماء في فهم المشكلة الاجتماعية وكذلك في توضيح اسباب الاختلاف حولها وعواملها ومضامينها .

المشكلة الاجتماعية ظاهرة تحدث في كافة المجتمعات البشرية ولكن ايا كان نوع المشكلة الاجتماعية فهي تمثل اضطراباً او تعويقاً لسير الامور وهذا يولد نوعاً من الفارقات بين المكانات والمستويات المرغوبة من قبل الافراد في المجتمع وبين الظروف الواقعية (٢). وهذا يتطلب من افراد المجتمع وجماعاته على حد سواء ان يبحثوا عن الوسائل والاساليب الكفيلة بمعالجة المشكلة التي تواجههم (٣) .

فالمشكلة الاجتماعية تكون اداة ضغط تفرض نوعاً من الالزام يدفع الافراد والجماعات الواقعين تحت تأثير المشكلة والاساليب لحلها. كما انها تكون ذات اسباب متنوعة ومتشابكة يصعب التفريق فيما بينها . فالذي قد ينظر له على أنه السبب المباشر قد لا يكون كذلك او قد يكون على العكس تماماً . كما ان المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية فما قد ينظر له على انه مشكلة في مجتمع ما قد

لايكون كذلك في مجتمع آخر وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل بعض الباحثين والعلماء على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي قد تكون ذات تأثير واسع وكبير على الفرد والمجتمع فهي ظاهرة سلبية تعمل على تخلف المجتمع ، وتقف كعائق حيال اتساع المجال امام افراده للتقدم (٤) . وذلك من خلال كونها تتصف بالصفة الجمعية التي تشمل عدداً كبيراً من الاشخاص في المجتمع تحول دون انجازهم للادوار الاجتماعية الموكلة اليهم من قبل الجماعة وضمن ما هو متفق عليه داخل الجماعة (٥) .

في حين يعرف العلامة فيرتشايلد المشكلة الاجتماعية على انها موقف يحصل بفعل عوامل وظروف تتعلق بالبيئة الاجتماعية ويستلزم معالجة إصلاحية تتطلب تجميع الوسائل والاساليب الاجتماعية للتصدي له ومعالجته (٦) .

«وهاتان الخاصيتان تتلاقيان وتمتزجان في اغلب الاحيان . فهي الحالة الاولى يمكن ان تدخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها . ونضرب مثلا لذلك بالبطالة او المرض او الرذيلة او الجريمة وما إلى ذلك. اما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية اي تلك التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها . فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظائفه والذي تعلو مواجهته مستوى فرد او جماعة صغيرة مثل الحرب او البطالة الدورية او الفساد السياسي (٧) .

كما وتعرف المشكلة الاجتماعية بكونها موقفاً مختلفاً يحتاج إلى تغيير من الحالة التي هو عليها إلى حالة افضل ومن هنا تتضح على انها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بموقف اجتماعي غير مألوف يتطلب تغييراً لما هو افضل . كما ان المشكلة الاجتماعية ذات انواع واشكال مختلفة منها ما هو ناتج عن ظروف المجتمع او البيئة الاجتماعية ضمن مستوياتها المختلفة (٨) .

وكذلك تعرف المشكلة الاجتماعية على انها نقص متزايد في القيم الاجتماعية التي يتمسك بها المجتمع ولا يرغب في التفريط بها. ولهذا ترى اختلاف المشكلات

الاجتماعية في المجتمعات حسب اختلاف النسق القيمي فما يعد مشكلة في الوطن العربي قد لا يعد كذلك في أوربا مثلاً (٩) .

في حين ينظر للمشكلة الاجتماعية على انها خروج عن القواعد الاجتماعية التي يعتز بها عدد كبير من الافراد (١٠) وتسترعي انتباه عدد كبير من المتخصصين وتتطلب عملا جماعياً لعلاجها والتغلب عليها (١١) .

ويعرف العلامة فرانك المشكلة الاجتماعية على انها كل صعوبة او تصرف سيء لعدد كبير من الناس يرغبون في ازالته او اصلاحه. الذي يتطلب اكتشاف الوسيلة الكفيلة بهذا الحل او الاصلاح (١٢) .

اما العلامة ليمرت «فينظر للمشكلة الاجتماعية على انها انحراف يتم داخل اطار المجتمع . ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة» (١٣) .

فالمشكلة الاجتماعية هي طريقة السلوك التي ينظر اليها النظام الاجتماعي على انها تمثل تعدياً على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها والتي تشكل نقطة ارتكاز عامة يقبلها الجميع . ولهذا فهي تحتاج إلى جهد جماعي من اجل حلها لتصور الجهود الفردية عن امكانية التصدي لها .

ولهذا نلحظ الترابط بين النظام الاجتماعي والسلوك وان اي اختلال في احدهما ينعكس على الاخر مما يولد المشكلات الاجتماعية ويمكن ان نصوغ ذلك في الترسيمة التالية .

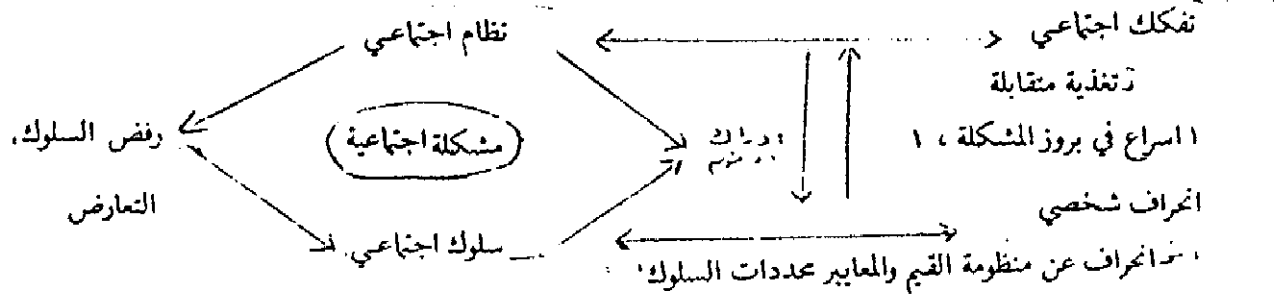

اذن : نظام اجتماعي ـــــ تغير ـــــ سلوك متعارض ـــــ ادراك جمعي ـــــ رفض ـــــ مشكلة اجتماعية

نظام اجتماعي ـــــ تخلف عن مواكبة التغير = تضاد بين الافراد والنظام ـــــ خروج على النظام ـــــ يولد مشكلة اجتماعية .

هذا على مستوى العلاقة بين النظام الاجتماعي والافراد او بين التفكك الاجتماعي والانحراف الشخصي كمولدات للمشكلة الاجتماعية .

واذا كان شكل المشكلة الاجتماعية يرتبط بالسلوك اسلوباً او طريقة يمكن على ضوئها تحديد موضوع المشكلة الاجتماعية فإن الجانب المهم الذي يمكن ان يضاف هنا هو ان السلوك يبقى مبهماً وغامضاً لا يعطي اي مدلول حتى وان كان مختلا في بعض الاحيان . عندما لا يحصل على تغذية ذاتية اي نابعة من تصور عدد من افراد المجتمع لهذا السلوك على انه مشكلة .

وهنا نود الاشارة إلى ما قال به الدكتور معن خليل عمر في كتابه عن المشكلات الاجتماعية . حيث يشير إلى بعدين مهمين مترابطين يعتبران اساس الحكم على كون هذه الظاهرة أو تلك تشكل مشكلة اجتماعية حيث يقول إن أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية هنا تكون واقعية . اي بمعنى انها حاصلة فعلا ولها وجودها في الواقع الاجتماعي وعلى اتصال مباشر مع حياة افراد المجتمع وليست شكلا من اشكال التصور الخيالي البعيد عن الواقع هذا من جانب توفر الشرط الموضوعي . اما الجانب الاخر فهو الجانب الذاتي او الادراكي للمشكلة الاجتماعية اي لابد من توفر عنصر الشعور بتلك الظاهرة على اساس انها تكون مشكلة اجتماعية. وحضور مثل هذا العامل مهم جداً لأن غيابه يعني انعدام اعتبار الظاهرة او الوضعية الاجتماعية على انها مشكلة. وهنا يقدم لنا الأستاذ الدكتور معن امثلة على ذلك منها ظاهرة الفقر على سبيل المثال . فاذا كان الشعور السائد لدى افراد المجتمع عن ظاهرة الفقر مرتبطاً بتصور ديني ينظر للمشكلة على انها قدر محتوم ولايمكن لهم تغييرها او التخلص منها فان هذا التصور يلغي كون الفقر مشكلة اجتماعية وكذلك الحال بالنسبة للتعصب العنصري ، فالجانب الذاتي هو المقياس الاجتماعي الذي من خلاله يمكن تحديد الحكم على الظرف الموضوعي على انه مشكلة ام لا ونحن نؤيد مثل هذا الرأي لانه يدل على تحليل جدلي موضوعي يرتبط

بشكل واضح في طبيعة المشكلة الاجتماعية التي تمتاز بالترابط والتداخل وتعددية الجوانب (١٤) .

وعليه فالمشكلة الاجتماعية لاتكون الا بوجودهما اللذين سنحاول صياغتهما في الترسيمة التالية .

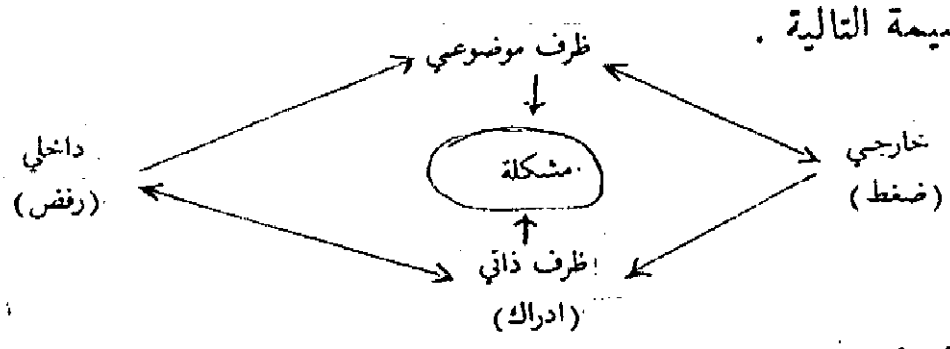

اذن ظرف موضوعي ←— ضغط + انعدام الادراك = لاتعارض او لامشكلة

بعد ذاتي ادراكي ←— دون وضع مشكل = وهم او خيال

ظرف موضوعي ضاغط + شعور ادراكي رافض = رد فعل رافض ←— تصور واضح للتحدي ←— مشكلة اجتماعية ←— حل او بحث عن حل ←— تصور واقعي

خصائص المشكلة الاجتماعية (١٥)

لقد تبين لنا ان المشكلة الاجتماعية متشعبة ومتعددة الاتجاهات والمحاور واسعة النطاق كثيرة الانواع ليس لها حد معين تقف عنده بحيث يمكن القياس عليه ، كما انها تحتاج الى الانتباه الدائم والترقب الحذر المتواصل وتوسيع الرؤى والتصورات لادراكها بشكل اكثر عمقاً . ان مثل هذه الصعوبات التي تواجه اي باحث في حقل المشكلات الاجتماعية قد تتعدى قدرة الباحث في السيطرة عليها او التمكن من حصرها .ومع هذا فاننا سنحاول على قدر الامكان ان نعطي بعضاً من خصائص المشكلة الاجتماعية والتي نجملها فيما يأتي :

١ ــ تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها مدركة او محسوسة وهذا يعني ان الناس يدركون الأوضاع التي تشكل خروجاً عن المألوف او تعديـاً

على المرغوب لديهم ، وكلما زاد ادراك الناس للظروف الخارجة عن متعارفاتهم او المتعدية على غاياتهم وتطلعاتهم ادى ذلك الى زيادة في وضوح المشكل الاجتماعي. فالمشكلة او الظرف المشكل هي التي تشكل تناقضاً مع تطلعات ورغبات واهداف الافراد او الجماعات او المجتمعات مما يولد نوعاً من التضاد والمواجهة بينها (اي المشكلة) وبين الرافضين لها .

٢ — لاتتوقف المشكلة الاجتماعية عند الرفض الذهني او العقلي لانها تحتاج الى ربط الادراك والوعي بالمشكلة وخطورتها الى التصميم او الارادة الهادفة الى العمل على حل هذه المشكلة ومواجهتها من اجل ازالة آثارها السلبية من حياة المتعرضين لها اي بمعنى آخر نستطيع القول ان المشكلة الاجتماعية تشكل نوعاً من التحفيز لتحريك السلوك المضاد واتخاذ المواقف لمواجهتها لانها اذا لم تحفز السلوك فلا يمكن لنا ان نعد ان هناك مشكلة .

٣ — تمتاز المشكلة الاجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير . فقد تبدأ المشكلة وهي تشكل خطراً داهماً تعم المجتمع واجزاء كبيرة منه ثم تبدأ بالاضمحلال والنضوب وتقل درجة خطورتها عبر الزمن ، فعلى سبيل المثال مشكلة التحلل المعياري او اختلاف المقاييس السلوكية تختلف من جيل الى جيل آخر فمنظور جيل الاباء يختلف في تصوره او قبوله لها عن جيل الابناء فالمقاييس او المعايير التي قد ينظر اليها الاباء على انها مشكلة قد تكون على العكس تماماً بالنسبة للابناء .

٤ — نسبية المشكلة الأجتماعية : تمتاز المشكلة الأجتماعية بخاصية النسبية وهذه الخاصية تنبع بالأساس من الاختلافات بين المجتمعات الأنسانية حيث ان لكل مجتمع من المجتمعات ظروفه الحضارية والثقافية

والتأريخية وكل ما يمكن ان ينفرد به عن غيره من المجتمعات ولهذا نجد ان بعض الظروف التي قد تكون مشكلة في مجتمع معين قد لاتكون كذلك في مجتمع آخر . وعليه فالمشكلة الأجتماعية ترتبط بالمنظور الأجتماعي الخاص بكل مجتمع من المجتمعات ، فعلى سبيل المثال لو اخذنا ظاهرة الثأر لوجدنا انها تختلف من مجتمع لاخر فهي في المجتمع العربي تشكل بعداً قيماً ثقافيا ايجابيا في حين انها في منظور المجتمعات الغربية تشكل جريمة اجتماعية .

٥ — تخضع المشكلة الاجتماعية في حجمها وتنوعها وتأثيرها الى الظروف التي يخضع لها المجتمع ، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما وزاد تعقيده بنائياً ادى ذلك الى زيادة في المشكلات الاجتماعية وتنوع في اسبابها ومصادرها وزيادة في اشكالها وانواعها . وهذا يدل لنا دلالة واضحة على العلاقة الترابطية بين حجم المجتمع وتعقده وبين المشكلة الاجتماعية . ويوضح لنا ذلك ان العلاقة طردية في جانب وعلاقة عكسية في جانب آخر ففي الوقت الذي يزيد حجم المجتمع وتعقده من حجم مشكلة اجتماعية معينة فهو بالوقت نفسه يحد او يقلل من مشكلات اجتماعية اخرى .

٦ — المشكلة الاجتماعية تمتاز بأنها نواتج للحياة الاجتماعية او يعززها نسيج العلائق الأجتماعية بين افراد المجتمع وبالتالي فان المشكلة الأجتماعية ليست انجازاً للطبيعة . لأن عوامل الطبيعة قد تساهم في افرازات داخل الحياة الأجتماعية تولد مشكلات ولكن اذا عزل الجانب الطبيعي على حدة دون التداخل مع الجانب الاجتماعي فلا يمكن ان يؤدي الى مشكلة اجتماعية .

٧ — تمتاز المشكلات الاجتماعية بالديمومة والأستمرار مع استمرارية الحياة الاجتماعية . بمعنى ان المشكلات الأجتماعية ملاصقة للمجتمعات

الانسانية . ومع هذا فان المشكلة الأجتماعية تتعرض للتغير ولكنها كمشكلة او كمفهوم باق لا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال . ومن هنا نستدل على ان المشكلة الأجتماعية تمتاز بالحتمية في وجودها وليس في اشكالها وصورها ، والمشكلة الاجتماعية الواحدة قد تكون على شكلين متضادين فهي قد تشكل خطورة او صعوبة تعترض حياة جماعة معينة وبالوقت ذاته قد تكون ضرورية وايجابية لجماعة اخرى وبالتالي فالمشكلة الأجتماعية قد تكون صمام امان في المجتمع ، وقد نستشهد هنا بالقول التالي « مصائب قوم عند قوم فوائد » .

٨ — تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها تغيرية اي ان المشكلة نابعة من حدوث تغيير في اي وجه من وجوه الحياة الأجتماعية او في المؤسسات الأجتماعية ولمواجهتها وعلاجها تحتاج الى احداث تغيير في المؤسسات ومن هنا تتضح لنا العلاقة الجدلية بين المؤسسات الاجتماعية والمشكلة الأجتماعية وحركة التغيير فيها .

العوامل والاسباب المؤدية لظهور المشكلات الاجتماعية (١٦) .

ان ما سبق الحديث عنه حول صعوبة تحديد المشكلة الأجتماعية من حيث خصائصها وابعادها وتعريفها ... الخ ليصدق بشكل واضح على اسباب المشكلة الاجتماعية فنحن لايمكن ان نحدد عاملا واحداً لظهور المشكلة الأجتماعية فهي ترتبط بشكل او بآخر بالعديد من الامور المتعلقة بمنظور المجتمع وبطبيعة الزمن التأريخية وهذا ما يولد اختلافاً في اسبابها على صعيد المجتمع الواحد وهذا بدوره خلق نوعاً من التفاوت والأختلاف على مستوى الدراسات التي تعرضت للمشكلات الأجتماعية في الدراسة والبحث ومن كل ذلك فأننا سنحاول ان نجد بعض العوامل التي تحظى بتأييد العديد من الباحثين والتي يتفقون على انها تشكل اسباباً مهمة في خلق المشكلة الأجتماعية .

١ — يحصل في كل مجتمع من المجتمعات حدوث تغييرات وبروز وضعيات اجتماعية جديدة ومثل هذه الوضعيات لاتشكل مشكلة اجتماعية الا عندما يرى فيها افراد المجتمع على انها تشكل معوقات لاهدافهم او عوائق في وجه حياتهم كما ان افراد المجتمع قد لايتفقون على تحديد واضح او تعريف مشترك للوضعية الاجتماعية .

٢ — كل حضارة انسانية تتكون من جانبين الجانب المادي والجانب المعنوي ولكن الجانب المادي على الأغلب يكون اسرع في التغيير من الجانب المعنوي ومثل هذا التفاوت الذي يسميه اوكبرن بالتخلف الحضاري نوعاً من التقاطع بين الجانب المادي وبين الجانب المعنوي المتمثل في قيم وعادات وعقائد وافكارالمجتمع وهذا من الأسباب المهمة في خلق المشكلات الأجتماعية .

٣ — حصول نوع من التصادم او التصارع بين انماط سلوكية جديدة وبين متعارفات المجتمع التي تحدد السلوكيات في داخله . فمثل هذا التصادم هو ذاته ناتج عن الرفض للجديد من قبل فئات او شرائح معينة وبنفس الوقت قبوله من قبل فئات او شرائح اخرى ومثل هذا الرفض او القبول هو مشكلة اجتماعية .

٤ — حصول نوع من الضعف في وسائل الضبط الأجتماعي وخاصة تلك التي تشكل الضمير الاجتماعي للافراد ، مما يجعل هناك نوعاً من التسليم بضعف وقصور قواعد السلوك القائمة عن تلبية احتياجات الافراد او الجماعات مما يولد نوعاً من الرفض لها وهذا دليل على ضعف المؤسسات الأجتماعية وانحسار قدرتها على السيطرة على سلوكيات الافراد وهذه بداية لظهور المشكلة الاجتماعية .

ومهما كان الحديث عن العوامل والأسباب المؤدية للمشكلات الأجتماعية فأننا لانستطيع ان نلم بها بشكل كامل لتعدد هذه العوامل وتداخلها مع بعضها البعض .

واضافة لما تقدم يمكن لنا هنا ان نذكر وبشكل موجز ما قدمه لنا الدكتور معن خليل من تحديد العوامل واسباب المشكلات الأجتماعية وهي كما يلي (١٧).

١ ــ الهجرة

والهجرة سواء اكانت هجرة داخلية ام خارجية فانها تعمل على تحويل افراد من مكان الى آخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وكذلك ظروفهم الصعبة التي قد تضطرهم الى عدم التوافق وهنا قد تسهم الهجرة في خلق المشكلات الاجتماعية .

٢ ــ صعوبة تكيف الفرد في مواجهة متطلبات التغيرات الأجتماعية .

٣ ــ عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديثة . ان عجز النظم الأجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة يحدث نوعاً من الافتراق بين الافراد والنظم الاجتماعية وهذا يؤدي الى حدوث مشكلات اجتماعية .

٤ ــ الاحترام التائم بين المتطلبات والتوقعات الاجتماعية للمجتمع مع قدرات شريحة عمرية معينة . اي حصول تناقض بين متطلبات المجتمع وادوار الافراد .

٥ ــ عجز المؤسسات الأجتماعية عن تحقيق الاهداف وتنفيذ المسؤوليات التي وجدت من اجلها . هذا يقلل من التزام الافراد بأنظمتها وبالتالي تؤدي الى خلق نوع من القلاقل والمشاكل الأجتماعية .

٦ ــ التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي عملية مستمرة بشكل دائم ومتواصل وفي المجتمع حيث توجد اجيال مختلفة عن بعضها البعض كل واحد جاء في مرحلة من مراحل التغير وبالتالي يحصل هناك نوع من الرفض للقديم والاخر تمسك به وهذا يولد بدوره سلوكيات متناقضة .

٧ – الحرب

اذا كانت الحرب بحد ذاتها مشكلة اجتماعية فهي في الواقع تعد اقل خطورة من المشاكل الناجمة عنها ، فالحرب هي التي تؤدي إلى الهجرة والتعصب والتفكك والفقر والبطالة ... الخ من المشاكل الاجتماعية .

٨ – تفكك عمارة (هيكل) التنظيم الاجتماعي : عندما يتحول المجتمع من مرحلة إلى اخرى ضمن العملية التطويرية يحصل قصور في النظم السابقة فيعطل في بعض الاحيان فاعليتها .

٩ – التصنيع : يؤثر التصنيع في المحيط والبيئة وكذلك الانسان ويولد انماطاً جديدة من العلاقات المبينة على العمل بحد ذاته وهذا ينكر ثقافة المجتمعات ومواقع ومكانات الافراد وقبل التصنيع وهذا يخلق نوعاً من الارباك .

١٠ – العمل : وترتبط مشكلة العمل هنا بالاغتراب عند الافراد الناتج عن العزلة بين الفرد والعمل وهذا يولد مشاكل نفسية واجتماعية خطيرة .

انواع المشكلات

ليس المعنى هنا ان المشكلة اجتماعية او غير اجتماعية وانما نعني بهذا ان مصدر المشكلة الاجتماعية قد يختلف كما ان حجم المشكلة قد يختلف هو الاخر ايضاً . فالمشكلة الاجتماعية قد تكون واسعة النطاق او ضيقة النطاق فالمشكلات الواسعة النطاق بالنسبة للمجتمع هي تلك التي تدخل في المجتمع بشكل عام في حين نجد ان المشكلات الضيقة بالنسبة للمجتمع هي تلك المشكلات التي تصيب فئة او شريحة معينة من المجتمع .

ونظراً لما قلنا به سابقاً نجد ان المشكلات الاجتماعية لها مصادر متعددة فقد يكون المصدر طبيعي فما تخلقه الزلازل والبراكين والجفاف والاعاصير وما شابه ذلك من الظروف لا يمكن ان تشكل مشكلة اجتماعية الا عند مواجهة اضرارها والتصدي لها لانها تشكل خطراً يتهدد وجودهم من هنا تبدأ المشكلة

الاجتماعية فهي تظهر في تفكير الناس وتأخذ طابعاً اجتماعياً يؤدي إلى التضامن والتكاتف لمواجهة التحدي الطبيعي .

ويضيف الدكتور فاروق العادلي : إن المشكلات الاجتماعية على النحو التالي (١٨) .

اولا : مشكلات اساسية

وتتعلق هذه المشكلات بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع في اشباع الحاجات بالنسبة لافراد المجتمع بشكل متكامل مثل نقص المدارس او المستشفيات عن الحاجات الفعلية للمجتمع .

ثانياً : مشكلات تنظيمية

ان مثل هذه المشكلات لا تقوم بسبب قصور الخدمات او نقصها لانها متوفرة بشكل يعني باحتياجات المجتمع ولكن المشكلة هنا تتعلق بأن هذه الخدمات تتركز في مناطق بما يزيد عن حاجاتها وتقل في مناطق اخرى عن الحاجات . اذن المشكلة هنا ترتبط بغياب العدالة في التوزيع للخدمات .

ثالثاً : مشكلات مرضية

مثل الاجرام ، السرقة ، التسول ، تشرد الاحداث ، البغاء .... الخ .

رابعاً : مشكلات مجتمعية

من امثلة هذه المشكلات سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وترك امر هذه المشكلات للظروف . وبما ان نوع المشكلة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتناقض الاجتماعي الذي يحتل اهمية خاصة لدى الافراد او الجماعات التي تحس بهذا التناقض وترى فيه تهديداً لوجودها ، كما ان اهمية هذه التناقضات تختلف من جماعة إلى جماعة اخرى ومن مجتمع إلى اخر وهذا بدوره يساهم في وجود انواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية والتي يمكن تمييزها في ضوء الجماعات التي تشكل اقطاب

العملية الاجتماعية وتساهم في تحديد الظواهر التي تشكل مشكلات اجتماعية لهذه للجماعات .

على هذا فقد حدد لنا كليردراك خمسة انواع من المشكلات الاجتماعية هي (١٩) .

أ — المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق عن الخيرة الجماهيرية ومثال ذلك مشكلة البطالة التي سادت في ثلاثينيات هذا القرن .

ب — المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي مثل انحراف الاحداث .

ج — المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الاكبر وهنا يمكن النظر في التنظيمات الالية التي تتناقض مع نظام الحوافز على انها مشكلات اجتماعية .

د — المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات اهداف انسانية.

هـ — المشكلات التي تتضمن انشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل اليهم المعلومات عن طريق اوضاعهم الاستراتيجية في البناء الاجتماعي ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية .

لماذا ندرس المشكلات الأجتماعية

تزايد الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية بشكل كبير خاصة بعد الحروب العالمية وما اضافته من ابعاد تعقيدية ادت إلى ظهور العديد من المشكلات الجديدة والمعقدة على كافة المستويات وفي مختلف المجتمعات الانسانية .

ونظراً لهذا التغيير الواسع في الجوانب المادية والمعنوية في المجتمعات الانسانية وتعقدها فقد سعى العلماء الى فهم المشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات من اجل مواجهتها والتصدي لها . من اجل الوصول بالأفراد

والجماعات والمجتمع الى اهدافهم ولهذا فان دراسة المشكلات تعد ضرورة اساسية لفهم المجتمع ومعاناته وبالتالي الارتقاء به بعيداً عن الاعتلال ، ومن الأمور التي تهدف دراسة المشكلات الاجتماعية الوصول اليها هي (٢٠).

اولا : الأدراك

من الامور المهمة التي يجب الوصول اليها قبل كل شيء هي ادراك ومعرفة واضحة للمشاكل الأجتماعية الأساسية . وهذا لايتم الا عندما يقوم الباحث بمتابعة كل الامور التي لها علاقة بالمشكلة الأجتماعية وهذا يوفر تغذية دائمة تزيد من معرفتنا عن المشكلة الأجتماعية ومدى وضوح ومصداقية احكامنا وتصوراتنا لها .

ثانياً : معرفة الحقيقة

يستطيع الباحث من خلال الدراسة العلمية المتعمقة ان يحصل على فهم الحقيقة كما هي على ارض الواقع وهذا بدوره يساعدنا على تشخيص الطرق السليمة والكفيلة بحل المشكلة الأجتماعية .

ثالثاً : فهم المشاكل الأجتماعية

المقصود هنا الوصول الى فهم اسباب المشاكل وكيفية نشوئها ومدى درجة تأثر الناس بها ، والعوامل الاجتماعية التي تتضمنها في تناولها ، وهذا الفهم هو الذي يشكل الاطار المعرفي الذي يمكن من خلاله ان ترجع الى دراسة المشاكل وبالمعرفة الدقيقة والموضوعية لاجتماعية المشاكل يمكننا عند دراسة شكل معين من المشكلات ان نعطي التحديد الدقيق وبالتالي نصنف المعطيات الجديدة لطريقة صائبة وان نضعها في موضعها المناسب وان تبقى دائماً على اتصال مع حركة المجتمع والعصر وافرازاته الجديدة .

رابعاً : الترابط الوثيق بين الادراك النظري والجانب العملي

فهما غير قابلين للانفصال لان كلا منهما ما يستند على الاخر فالدراسة النظرية تغذي الجانب التطبيقي من خلال تحديدها لمجالاته وطبيعة حركته وتوجهاته

فهما يعتبران بمثابة التشخيص والعلاج لاقيمة لاحدهما دون الاخر .
امور يجب مراعاتها عند دراسة المشكلات الاجتماعية .
ويلخصها لنا الدكتور عاطف غيث بما يأتي : (٢١)

١ — النظم الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً .
٢ — المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً كذلك .
٣ — حل المشاكل يمكن ان يؤدي الى تغيير كلي لطابع الحياة الأجتماعية .
٤ — الحل الأشتراكي ليس حلا مثالياً كما يذهب الى ذلك علماء الغرب .
٥ — المشاكل الأجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع ولذلك تعد دراسة القيم مدخلا اساسياً لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها .
٦ — يجب ان يميز بين المشاكل الأجتماعية ومشاكل علم الأجتماع .
٧ — تتغير مقاييس الخطأ والصواب والخير والشر في الزمان والمكان .
٨ — دراسة المشكلات الاجتماعية يجب ان لا تتم بمعزل عن قيم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع . باعتبار ان المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناءاً على وجود حاجات ضرورية وان ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكساً باستمرار ابعاد التغيير التكنولوجي .
٩ — تؤدي الحياة الاجتماعية الى إنحرافات في ادوار الناس ومراكزهم نتيجة للقلقلات التي تصيب البناء الاجتماعي وبذلك فان التغلب عليها يعيد تصحيح وضع الاجزاء في البناء على اساس اطار مختلف يؤدي الى اخراج ادوار ومراكز جديدة .
١٠ — ليست هناك حتمية في ان المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل ارجاء المجتمع لتكون اهلا للدراسة ذلك لاننا نعلم ان اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن ان يؤدي الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن ان يترتب عليها مشاكل مختلفة ايضاً . ولهذا

فان الباحث في المجتمع له ان يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلي او الاقليمي او على مستوى المجتمع بأسره .

اتجاهات تفسير المشكلات الاجتماعية

١ ـ التفسير التأريخي

من ابرز سمات المجتمع الانساني خضوعه لظاهرة التغير المستمر و هذا ما جعله يمر بمراحل من التطور على مدى العقود والعهود الطويلة التي مر بها . فالمجتمع الانساني بدأ بسيطاً واخذ بالتعقد بفعل العديد من العوامل . وهذه التطورات ادت إلى ظهور العديد من الوضعيات الاجتماعية الجديدة المختلفة مع الوضعيات السابقة . وهذه قد تكون بداية لظهور مشكلات اجتماعية جديدة . فمثل هذا التوالد للوضعيات النابع عن التطور او التغير يعني ان هناك علاقة وثيقة بين المراحل السابقة والمراحل اللاحقة وبين تلك المراحل وما ينبع عنها من وضعيات اجتماعية . فما تعرض له المجتمع من تغير في المراحل السابقة هو من العوامل المهمة في حدوث مشكلات اجتماعية اذ ان هنا ك علاقة ترابطية بين المر احل التاريخية والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع (٢٢).

٢ ـ التفسير النفسي (٢٣).

يتكون المجتمع اساساً من الافراد وبنفس الوقت هناك اختلافات واضحة بين الافراد وبالتالي فان اختلافات الافراد النفسية تؤدي الى الاختلاف في اتجاهاتهم السلو كية ومو اقفهم . وقد تكون هذه الاختلافات من العوامل التي تؤدي ان يتجه بعضهم الى الخروج على متعارفات المجتمع وبالتالي اتخاذهم سلو كيات منحرفة عن القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية ولهذا يرى بعض العلماء وخاصة علماء النفس ان المشكلات الاجتماعية تظهر بفعل الفروق الفردية وانعكاس ذاتية الفرد على المجتمع وبالتالي فهم يعطون الاولوية للعوامل النفسية في حصول المشكلات الاجتماعية .

٣ ـ التفسير الأجتماعي

هنالك ترابط وثيق بين المؤسسات الاجتماعية وبالتالي فان حدوث اي تغير في اي مؤسسة اجتماعية لا بد ان يؤثر في حدوث تصادم بين المؤسسات الاجتماعية مما يولد نوعاً من الاختلافات حول القديم والجديد يعطل قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات لان الافراد يرفضون القواعد التي تشكل منظمات للسلوك وجماعات امان للمجتمع . مما يؤدي إلى تحلل الجماعات الاجتماعية . حصول صراع بين القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك وبين الاهداف والتطلعات الجديدة التي وجدت مع التغيير (٢٤) .

نماذج من المشكلات الأجتماعية

الجريمة

مقدمة

نظراً لتزايد الصعوبة والتعقيد في الظروف الاجتماعية والحياتية بشكل كبير ومتعاظم . الامر الذي خلق مجالا رحباً لزيادة السلوك الاجرامي وخاصة من قبل اولئك الافراد الذين لديهم استعدادات وميول لذلك . ولهذا نجد ان علماء الاجتماع وعلماء النفس بدأوا يركزون في دراساتهم وبحوثهم في هذا الحقل بالذات على دراسة الظروف التي تحيط بالشخص المجرم بغض النظر عن كون هذه الظروف داخلية او خارجية .

ولهذا فقد تزايد الاهتمام بشكل واضح في دراسة الجريمة من كل جوانبها في علم الاجتماع المعاصر . حيث اصبح هناك حقل متخصص في هذا المجال وقد اصبح علم الاجرام موضوعاً اساسياً للدراسة في اقسام علم الاجتماع في الجامعات الامريكية . ونجد ان اغلب النظريات والمؤلفات في هذا المجال قد برزت في الغرب وخاصة بعد الحربين العالميتين وما ولدته من مشكلات اجتماعية ساهمت في ارتفاع منسوب الجريمة .

ولم تقف الامور عند هذا الحد بل ان الدارس لعلم الاجتماع يستطيع ان يلامس مدى التطور الحاصل في هذا الحقل ومدى ما يحتله من اهتمام خاص لدى

الباحثين من خلال ظهور العديد من الاتجاهات والمدارس الفكرية التي تعمل من اجل الوصول إلى تحليل السلوك الاجرامي وان مثل هذا التشعب والتعدد في المدارس الفكرية والنظريات العلمية التي تعمل على تفسير السلوك الاجرامي وتحليله لهي دليل واضح على ان الجريمة لا يمكن ان تفسر في ضوء عامل واحد وبالتالي فإن انعدام النظرة الشمولية للجريمة هي التي ولدت مثل هذا الخلاف بين اصحاب الاتجاهات النظرية .

تعريف الجريمة

لم تكن النظرة للجريمة قديمها وحديثها نظرة متطابقة بل لقد اختلفت على مر العصور وفي مختلف المجتمعات . هذا الاختلاف حدا بالعلامة ماكسويل Maxweel إلى القول بأن السلوك الاجرامي هو عمل نسبي لايقبل التعريف المطلق حيث ان نسبيته تمنع او تعيق ايجاد تعريف محدد وثابت له (٢٥).

ومع ان الجريمة لها العديد من التعريفات التي اضفاها عليها المختصون على حسب حقولهم سواء منها ما يرتبط بالمفهوم اللغوي او الديني او القانوني ... الخ الا اننا سوف نركز اهتمامنا على المفهوم الاجتماعي للجريمة .

يشير جان جاك روسو صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى ان الجريمة تشمل كل فعل مخالف او مضاد للارادة العامة الناجمة عن العقد الاجتماعي ، او هي كل فعل او عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي .(٢٦) اما بالنسبة للعالم دوركايم فهو يعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية وسليمة مادامت مكروهة او ممقوتة.(٢٧)لانها ستعمل على استثارة الوعي الجماعي الذي يدفع بالجماعة للعمل من اجل الدفاع عن تقاليدها ومثلها وما يشيع بينها من اعراف وتقاليد .(٢٨)

اما بالنسبة للعالم رادكلف براون فيشير إلى ان الجريمة تشكل خرقاً للعادات والتقاليد مما يساعد على المطالبة بتطبيق العقوبات الجنائية على هذا السلوك .(٢٩) ويعرفها توماس على انها فعل مضاد للجماعة يشكل تناقضا مع كون الجماعة وحدة متجانسة متضامنة يعدها الفرد خاصة به .(٣٠)

والجريمة حسب التعريف الاجتماعي هي الفعل الذي ترى فيه الجماعة ضرراً بمصلحتها الاجتماعية ومهدداً لكيانها وبعبارة اخرى تعتبر الجريمة كل انحراف عن المعايير والضوابط المتعارف عليها جميعا بغض النظر عن وجود نص قانوني او عدمه في تجريم هذا السلوك . اي ان الجريمة عبارة عن سلوك مخالف للسلوك المرغوب ويعود بالضرر على المجتمع (٣١).

الجريمة مشكلة اجتماعية (٣٢).

المشكلة الاجتماعية نمط من انماط السلوك الخارج على ما تعارف عليه المجتمع او الناس من منظمات سلوكية تعتبر هي المحدد لاشكالية الفعل او عدمها . اي ان المشكلة الاجتماعية هي خروج على النظم الاجتماعية التي تعتبر اساس الانجاز الانساني لخلق الاستقرار في المجتمع . وتشكل المشكلة تحديا وإضراراً بمصالح الناس قد يضيق هذا الاضرار او يتسع على حسب حجم المشكلة ونوعها اي قد تكون على صعيد افراد او فئات معينة وقد تكون على المجتمع بشكل عام .

والجريمة باعتبارها نمطاً من انماط السلوك الخارج على نظم المجتمع يولد نوعا من التضاد بينه وبين المجتمع . فهي بالتالي تعد احدى المشكلات الاجتماعية الهامة على اعتبار انها تشكل خروجا على متعارفات المجتمع من قيم وعادات وتقاليد والذي بدوره يصبح خطراً يتهدد حياة الافراد والجماعات والمجتمع ويعرض استقراره وامنه للخطر .

وعليه فالجريمة تعد احدى المشكلات الاجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية بغض النظر عن حجم هذا المجتمع او ذاك او بساطته وتعقيده الا انها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وسوء الاحوال الاقتصادية وانتشار البطالة ... الخ .

الجريمة ظاهرة اجتماعية

الجريمة ظاهرة من الظواهر المرتبطة بشكل اساسي بالاجتماع الانساني.

فأينما وجدت التجمعات الانسانية وجدت الجريمة . مع مراعاة خصائصها على حسب خصائص المجتمع ذاته اي ان حجمها ونوعها يرتبط بحجم المجتمع ونوعه قديم او حديث بدائي او متحضر بسيط او معقد ... الخ . ان مثل هذا القول يعني ان الجريمة موجودة في كل المجتمعات الانسانية الا انها تختلف من مجتمع لاخر (٣٣).

وهناك بعض العلماء الذين يؤيدون كون الجريمة امراً طبيعياً يرتبط بوجود الاجتماع الانساني بل يرون الجريمة ضرورية من اجل التطور ومن اشهر المؤيدين لهذا الرأي العلامة اميل دوركايم الذي يبرر رأيه هذا بالقول بأن الرقي والتقدم يحتاج إلى الحرية وكل مجتمع يسعى للتطور لايمكن ان يصل إلى غايته الا عندما يوفر لافراده نوعا من الحرية . ويربط دوركايم بين اعطاء الحرية للافراد وكيفية التعامل معها فهو يرى بأن بعض الناس يفهم الحرية فهما خاطئا وقد يترتب عليه استغلال خاطيء للحرية فيرتكب الجريمة .وإذا كانت الحرية احد عوامل التطور من خلال وقوع جريمة في مجتمع ما فان دوركايم يستدل على ان هذه احدى علامات التطور لانها دليل على وجود قدر من الحرية . اما انتهاء الجريمة او توقفها في اي مجتمع من المجتمعات فهو في نظره دليل على جمود المجتمع وتصلبه ويعتبره — اي المجتمع — في طريقه للفناء لان دوركايم يربط اختفاء الجريمة بزيادة عوامل الضغط والقوة والفقر والاكراه إلى اعلى حد مما يساهم في شل حركة المجتمع . وبالتالي فان دوركايم يقول بطبيعية الجريمة وضروريتها لانها تشكل ضريبة التطور واحد انجازاته لانها في نظره تشكل تضحية بجزء من تماسك المجتمع من أجل تطوره وارتقائه .(٣٤)

ولهذا نجد ان الجريمة تمتاز بكل خصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية ومع ما تشكله من اهمية في حياة المجتمع الا انها يجب ان تقف عند حدود معينة لانها اذا تجاوزتها فسوف تصبح تدميرية لتطور المجتمع وتقدمه .

أتجاهات تفسير الجريمة(٣٥)

تمتاز الجريمة بالتشعب وتعدد العوامل المسببة لها . ولهذا نجد ان الباحثين في هذا المجال لم يتوقفوا عند تفسير واحد لظاهرة الجريمة بل لقد عملوا على تقصي اسبابها والبحث عن اتجاهاتها . مما ساهم في تعدد الاتجاهات التي حاولت تفسير الجريمة وهنا نحاول ان نحدد هذه الاتجاهات كما حددها العلماء في اتجاهات ثلاثة هي :—

اولا : — الاتجاه الفردي

وينصب اهتمام هذا الاتجاه في تفسير الجريمة على عوامل تختص بالشخص نفسه وما يمتلكه من خصائص وسمات ـ قد تكون ذات طابع ثابت لايقبل التحوير او التبديل وقد تكون مكتسبة في بعض جوانبها وينقسم هذا الاتجاه بدوره إلى قسمين .

أ — اتجاه فردي بايو لوجي

ويحاول هذا الاتجاه تفسير السلوك الاجرامي باعادته إلى خصائص وسمات بايولوجية يمتلكها الافراد المجرمون ولم يكن هذا الاتجاه حديثا بل نجد ان جذوره ضاربة في القدم عند العديد من المفكرين القدامى .

ب — اتجاه فردي نفسي

وفي هذا الاتجاه يحاول العلماء تفسير السلوك الاجرامي في ضوء بعض الخصائص النفسية او الدوافع المحركة للسلوك الانساني والتي تعمل بشكل او بآخر على تحريك السلوك الاجرامي لدى الافراد ويحدد بعض العلماء هذه التصرفات بالعوامل الاتية : —

١ — الدوافع الغريزية

٢ — مكونات الجهاز النفسي

ثانياً : الاتجاه الاجتماعي لتفسير الجريمة

وفي هذا الاتجاه يحاول العلماء ربط السلوك الاجرامي بعوامل خارجة عن الفرد ومكوناته الذاتية بل يربطونها بعوامل خارجية تحيط بالفرد وتعمل على تكوين السلوك الاجرامي ومن امثلة هذه العوامل العامل الاقتصادي وما ينتج عنه من اثار مختلفة يؤدي إلى السلوك الاجرامي وكذلك المحيط الطبيعي والتنشئة الاجتماعية .... الخ من العوامل .

ثالثاً : الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

ان هذا الاتجاه لايرتكز على عامل واحد او علم واحد بل يأخذ من جميع العلوم ويبحث عن كل ما يتصل بحياة الفرد ومن النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية وينظر لها على انها متفاعلة مع بعضها البعض في بروز الجريمة وان اي عامل من العوامل له اهميته الخاصة في هذا الشأن .

عوامل واسباب الجريمة (٣٦)

من الحديث السابق عن الاتجاهات التي تعمل على تفسير السلوك الاجرامي نجد انه من المستحيل تفسير الجريمة في ضوء عامل واحد وبالتالي فأن للجريمة عواملها وأسبابها المختلفة والتي تمتاز بالترابط والتشابك مع بعضها البعض . ومع هذا يمكن تقسيم هذه العوامل إلى نوعين .

١ ــ عوامل داخلية

٢ ــ عوامل خارجية

العوامل الداخلية

العوامل الداخلية هي مجموعة المؤثرات المرتبطة بشخص المجرم ذاته والتي تعمل على دفعه لارتكاب السلوك الاجرامي وقد تنقسم هذه العوامل إلى قسمين عوامل ثابتة وعوامل متغيرة أو مكتسبة ومن العوامل التي تسهم في ظهور السلوك الاجرامي والوراثة والسلالة والجنس والذكاء والتكوين البايولوجي والنفسي .....الخ .

العوامل الخارجية

هذه العوامل نابعة عن الظروف المحيطة بالفرد على الرغم من ارتباطها بتكوين شخصيته والتأثير في سلوكه سواء . اكانت هذه العوامل طبيعية او اجتماعية . فقد تسهم العوامل الجغرافية والبيئية والطقس والمناخ وكذلك الاوضاع الاقتصادية والسياسية والعادات والتقاليد ... الخ في السلوك الأجرامي عند الافراد .

المصادر والمراجع

(١) عمر . د . معن خليل وعبد اللطيف عبد الحميد العاني . المشكلات الأجتماعية . مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ١٢ .

(٢) بدوي د . احمد زكي . معجم مصطلحات العلوم الأجتماعية . مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٣٩٣ .

(٣) Frank L.K Social Problems,The American,Journal of Socielogy,1925.P٧٣

عن العاني . عبد اللطيف واخرون . مدخل الى علم الأجتماع مطابع التعليم العالي ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٤) الحسن . د . احسان محمد . دراسة نظامية في تأريخ نظريات ومناهج ومجال علم الأجتماع الصرف ، جامعة بغداد ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ، ص ٣٧ .

(٥) نور . د . عبد المنعم . المجتمع الانساني . مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ١١٢ .

(٦) Fairchild . Dictionary of scciology Newyork, 1944, pp ٢٨٨ — ٢٨٩

(٧) غيث د . محمد عاطف — المشاكل الأجتماعية والسلوك المنحرف — دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

(٨) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المختصين ، معجم العلوم الأجتماعية ، تصدير ومراجعة ابراهيم مدكور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص٥٤٧ .

(٩) ضود . د . ستيوارت . العلاقات الأجتماعية في الشرق العربي ترجمة فريد جبرائيل نجار ، دار الكتاب ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٤٧ ، ص ٢٢٤ .

(١٠) الطاهر . د . عبد الجليل ، المشكلات الأجتماعية في حضارة متبدلة — مطبعة دار المعرفة بغداد — الطبعة الاولى : ١٩٥٣ ، ص ٢٣ .

(١١) Sills, David, L. international, Encyclobed. of the social sciences, vol. 14 Newyork, 1972, P

(١٢) العاني عبد اللطيف عبد الحميد ، واخرون : المدخل الى علم الأجتماع مصدر سابق ص ١٥٧ .

(١٣) Lemert, social pathology, London, 1951, pp. ١٩ — ٢٢

(١٤) عمر . د . معن خليل ، المشكلات الأجتماعية ، مصدر سابق . ص ١٣ — ١٤ .

(١٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٦ — ٣٧ .

(١٦) العاني عبد اللطيف عبد الحميد ، المدخل الى علم الأجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١٧) عمر . د . معن خليل : المشكلات الأجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٣٩ — ٧٨ .

(١٨) العادلي ، د . فاروق ، علم الأجتماع ، القاهرة . ١٩٨٣ . ص ٢٦٠ — ٢٦٣ .

(١٩) تيمز . نويل ، علم الأجتماع ودراسة المشكلات الأجتماعية ، ترجمة وتعليق د . غريب محمد سيد احمد . دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٣٥ .

(٢٠) خليفة . د . ابراهيم . مفاهيم في علم الأجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ ١٩٨٤ ، ص ١٠٧ — ١١١ .

(٢١) غيث . د . محمد عاطف . علم الأجتماع دراسات تطبيقية، دار النهضة العربية ، بيروت. ١٩٧٤ ، ص ٦٦ — ٦٧ .

(٢٢) العاني ، عبد اللطيف عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .

(٢٣) تيمز ، نويل ، المشكلات الأجتماعية ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٢٤) العاني عبد اللطيف عبد الحميد . مصدر سابق ، ص ١٦٢ — ١٦٣ .

(٢٥) الموجي . د . مصطفى - دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم) مؤسسة نوفل ، بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٩ .

(٢٦) الخطيب . د . عدنان . المباديء العامة في مشروع قانون العقوبات الموحد ، مطبعة جامعة دمشق ، الجزء الأول . ١٩٦١ . ص ١٥٢ .

(٢٧) دور كايم ، قواعد المنهج في علم الأجتماع ، ترجمة د . محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٦ .

(٢٨) عريم . عبد الجبار . نظريات علم الأجرام ، مطبعة المعارف . بغداد . الطبعة الخامسة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ .

(٢٩) سذرلاند . ادوين . هـ . ودونالد . ركريسي . مباديء علم الأجرام . ترجمة اللواء محمود السباعي والدكتور حسن صادق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . ١٩٦٨ ص ١٨ .

(٣٠) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨ .

(٣١) المغربي . د . سعد والسيد احمد الليثي — المجرمون . مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ١١٣ — ١١٤ .

(٣٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١١٠ — ١١٢ .

(٣٣) ماركيزيه ، جان ، الجريمة — ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت— باريس ،الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ — ص ١٣٦ ، ١٤٢ .

(٣٤) محمد . د . عوض . مباديء علم الاجرام وعلم العقاب — دار النجاح للطباعة . ١٩٧١ ص ٨ — ٩ .

(٣٥) المغربي . د . سعد مصدر سابق ، ص ١١٧ — ٣٠٤ .

(٣٦) عمر . د . معن خليل ، المشكلات الأجتماعية . مصدر سابق ص ٢٦٠ — ٢٦٢ .